

احزاب الاتحاد السويسري ودورها في النظام الديمقراطي التوافقي

أ. م. د. ابتسام حاتم علوان *

الباحثة : رغد حماد رجه

الملخص :

يحتل موضوع الأحزاب السياسية أهمية خاصة بين مواضيع الساحة السياسية، بعد إنتشار الاحزاب بشكل واسع وكبير في مختلف دول العالم، إذ إن سياسة الدولة ترتبط بالنظام الحزبي السائد فيها، فالتنوع المجتمعي والايديولوجي موجود منذ قرون طويلة في مختلف دول العالم، لكن بروز هذا التنوع وتأثيره على السلطة السياسية في الدول ظهر وبشكل واضح في منتصف القرن العشرين، فقد سعت تلك الدول التي تشهد تنوع مجتمعي إلى إيجاد حلول في سبيل إحتواء كافة فئات مجتمعا وإشراكها في السلطة السياسية، ومن هنا ظهرت الديمقراطية التوافقية كصورة من صور الديمقراطية في سبيل تحقيق هدف المشاركة السياسية لكافة مكونات المجتمع في الدول التي تتميز بتنوعها المجتمعي.

ومن أبرز الدول التي لها تأريخ قديم في إستخدام الديمقراطية التوافقية في نظامها السياسي هي سويسرا، إذ يرى العديد من العلماء والمفكرين السياسيين نجاح هذه الدولة في إحتواء جميع مكوناتها المجتمعية والعمل على إشراكها في مؤسسات الدولة السياسية، إضافة لنجاح تجربة الديمقراطية المباشرة نسبياً في عدد من مقاطعاتها وإستمرار تلك المقاطعات بعملها السياسي على اساس الديمقراطية المباشرة (وهي الأساس للمفهوم الذي وجدت عليه الديمقراطية "حكم الشعب ومن أجل الشعب")، فالتجربة الديمقراطية قد صقلت العديد من الأحداث التي مرت بها سويسرا مما جعلها تستفيد من تجاربها في تصحيح الأمور أو توجيهها بشكل يوافق نظامها السياسي وما يحافظ على أمنها وإستقرارها، إضافة للوعي الثقافي والسياسي لأبناء سويسرا وإقتناعهم بأنهم سويسريين قبل أي إنتماء آخر.

وسعت العديد من الدول التي تتميز بتنوعها المجتمعي للسير على نهج سويسرا في تطبيق الديمقراطية التوافقية لإيجاد حلول من أجل حل مشكلة التنوع المجتمعي وتأثيرها على السلطة السياسية.

ولأهمية هذا الموضوع فقد حاولنا دراسة موضوع الاحزاب السياسية السويسرية، وقد انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث، إذ تناولنا في المبحث الاول: الاحزاب السياسية السويسرية، وتم تقسيمه

الى مطلبين الاول تناول: نشأة الاحزاب السياسية السويسرية، والمطلب الثاني: الواقع السياسي للأحزاب السياسية السويسرية. وتم البحث في المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي السويسري، وتم تقسيمه الى مطلبين، الاول: الطبيعة الدستورية للنظام السياسي السويسري، والمطلب الثاني: الطبيعة المؤسسية الإتحادية للنظام السياسي السويسري، اما المبحث الثالث فقد تناول: دور الاحزاب السياسية السويسرية في الديمقراطية التوافقية، ثم الخاتمة والاستنتاجات العامة للدراسة. وقد تم التوصل في هذه الدراسة لعدة نتائج من ابرزها إن التطبيق التوافقي يحتاج لثقافة ووعي سياسي للشعوب التي تتميز بالتنوع المجتمعي، وإن الدستور يجب أن يعكس إحتياجات المجتمع ككل، بالإضافة لوجود سلطة سياسية تتقبل وجود التعددية المجتمعية وعدم إستبداد السلطة السياسية، ووجود أحزاب سياسية تسعى لإيجاد حلول لمشاكل مجتمعها وفئاته كافة وليس لفئة معينة على حساب الأخرى.

Abstract:

The issue of political parties is of great importance among the subjects of the political arena. The phenomenon of parties has spread widely and widely in different countries of the world. The state policy is linked to the party system prevailing in the countries. Community diversity has existed for centuries in different countries. And its influence on the political power in the states emerged clearly in the middle of the twentieth century, those countries that experience the diversity of society to find solutions to contain all segments of society and involve them in political power, hence emerged harmonized democracy as a form of democracy in order to achieve the goal of participation Political process of all components of society in countries characterized by their diversity of society.

We discussed Swiss political parties in the first section: Swiss Political Parties, which were divided into two categories: the formation of Swiss political parties and the second demand: the political reality of the Swiss political parties. The second topic dealt with the nature of the Swiss political system. It was divided into two demands: the constitutional nature of the Swiss political system; the second requirement: the federal institutional nature of the Swiss political system. The third topic dealt with the role of Swiss political parties in consensual democracy, And general conclusions of the study.

In this study, there are several results, most notably that consensual application requires a culture and political awareness for people characterized by social diversity. The constitution should reflect the needs of the society as a whole, as well as political authority that accepts the existence of community pluralism and non-despotism. Solutions to the problems of society and all its categories and not to a particular category at the expense of the other.

المقدمة:-

إن تطبيق صورة الديمقراطية التوافقية أخذت بالانتشار في العديد من دول العالم التي تتميز بالتنوع المجتمعي من تنوع ديني أو لغوي أو طبقي أو قومي وغيرها، على إن هذا التطبيق لم يلقَ نجاح باهر وخاصة في الدول التي تشهد صراعاً كبيراً بين فئاتها المجتمعية وحديثه العهد بالديمقراطية، فالدول التي نجحت في تطبيق صيغة الديمقراطية التوافقية مرت بعدة مراحل تاريخية وجابهت صعوبات صقلت التجربة الديمقراطية لديها وجعلتها تجد حلولاً للصعوبات التي واجهتها، ومن الدول التي نجحت لديها تجربة الديمقراطية التوافقية والتي يمكن وصفها أنموذجاً لهذا التطبيق هي سويسرا التي حاولت العديد من الدول تطبيق تجربتها عسى أن تصل للنجاح والإستقرار السياسي الذي قد وصلت له سويسرا.

أهمية الدراسة:-

يحضى موضوعي الأحزاب السياسية والديمقراطية التوافقية بأهمية بالغة في الوقت الحاضر نتيجة لتوجه العديد من الدول ذات التنوع المجتمعي لتطبيقه في نظامها السياسي، وإن الديمقراطية التوافقية هي أقرب الوسائل لتضمن عدم سيطرة فئة على الأخرى في الدول ذات التعددية المجتمعية الواسعة. فالأحزاب السياسية لها تأثير كبير على الأداء السياسي إيجابياً أو سلبياً في الحياة السياسية، وإن اعتماد الديمقراطية التوافقية ما هي إلا وسيلة لإضفاء الشرعية على توزيع المناصب السياسية بين الطوائف لإدامة التعايش والإدارة والتنوع الموجود في مختلف الدول وهذا ما سعت له سويسرا.

هدف الدراسة:-

تسعى الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الأحزاب السياسية السويسرية وتطبيق الديمقراطية التوافقية فيها، إذ إن إبتعاد الأحزاب السياسية عن التطبيق الفعلي للديمقراطية التوافقية يؤثر تأثيراً سلبياً في الأداء السياسي للدولة.

إشكالية الدراسة:-

أن الأحزاب السياسية والديمقراطية التوافقية هي ذات علاقة متداخلة، فلا يمكن تطبيق الديمقراطية في دولة إلا بوجود احزاب فيها التي تسعى لتدعيم صورة المشاركة والاستقرار السياسي، وهذا ما سعت له سويسرا، لكن لابد من طرح عدة اسئلة للإجابة عنها:

١. هل اعتمدت سويسرا على التطبيق التوافقي فقط؟
٢. هل تشارك جميع الاحزاب في سويسرا في العملية السياسية وانشاء الدولة؟
٣. هل للشعب دور فاعل في المسار السياسي ام دورها ينتهي بإختيار الشعب لنوابه كما يحصل في سائر الدولة البرلمانية؟

فرضية الدراسة:-

تتجسد فرضية الدراسة بأن للأحزاب السياسية دوراً كبيراً في النظم الديمقراطية التوافقية فيما لو إتخذت الأخيرة كحل لمسألة المشاركة السياسية في المجتمعات التعددية وكطريق لتوسيع قاعدة المشاركة لفئات المجتمع المختلفة في المؤسسات السياسية والدستورية للدولة، وإن سياسة التحالفات هي خير وسيلة لتجنب الصراعات ما بين الأحزاب، وقد نجحت في سويسرا لكنها واجهت العديد من التخطبات والصعوبات في العديد من الدول كلبنان.

مناهج الدراسة:-

لتكون الدراسة علمية وورصينة وجدنا من المهم أن نستخدم عدداً من المناهج العلمية لتوفر التكامل المنهجي والإرتقاء العلمي للدراسة، وقد تم الإعتماد على منهج التحليل النظمي لمعرفة النظام السياسي لسويسرا وكيفية تفاعل الأحزاب السياسية فيها لأجل بناء مؤسساتهم الدستورية ودور الأحزاب في عملية البناء، كما تم الإعتماد أيضاً على المنهج الوصفي لوصف علاقة الأحزاب السياسية السويسرية بالديمقراطية التوافقية ووصف شكل الديمقراطية التوافقية فيها

هيكلية الدراسة:-

ومن أجل التحقق من صحة الفرضية قمنا بتوزيع الموضوع إلى ثلاثة مباحث، إذ تناولنا في المبحث الأول: الأحزاب السياسية السويسرية، وتم تقسيمه إلى مطلبين الأول تناول: نشأة الأحزاب السياسية السويسرية، والمطلب الثاني: الواقع السياسي للأحزاب السياسية السويسرية. وتم البحث في المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي السويسري، وتم تقسيمه إلى مطلبين، الأول: الطبيعة الدستورية للنظام السياسي السويسري، والمطلب الثاني: الطبيعة المؤسساتية الإتحادية للنظام السياسي السويسري، أما المبحث الثالث فقد تناول: دور الأحزاب السياسية السويسرية في الديمقراطية التوافقية، ثم الخاتمة والاستنتاجات العامة للدراسة.

المبحث الأول**الأحزاب السياسية السويسرية**

تطورت سويسرا كغيرها من الدول الأوروبية سياسياً واقتصادياً إذ تحولت لدولة صناعية، مع تسرب الأفكار الليبرالية وحقوق الإنسان والحريات العامة في العالم، فظهرت فيها الجمعيات والإتحادات والنقابات^(١). كما ذكر الباب الرابع من الدستور السويسري المادة (١٣٧) الأحزاب السياسية السويسرية "تشارك الأحزاب السياسية في تكوين الرأي والإرادة لدى الشعب"^(٢)، فسويسرا من الدول القليلة التي ذكرت صيغة الأحزاب السياسية كدليل على أهميتها في الحياة السياسية السويسرية.

المطلب الاول: نشأة الأحزاب السياسية السويسرية:-

نشأت الأحزاب السياسية في سويسرا ما بعد نهاية حكم نابليون في سويسرا وتطورت بعدها خلال ستة عقود وترسخت بالدستور وتعديلاته التي كان اخرها عام ١٩٧٤م ودستور عام ٢٠٠٠م وأخر تعديل للدستور الإتحادي السويسري عام ١٩٧٤م، فخلال تلك المدة كان لابد من حسم عدة مشاكل هي^(٣):-

١. إنشاء الحكومة المركزية ودعمها.
٢. تنظيم العلاقة بين الكنيسة والدولة.
٣. ترسيخ المبادئ الديمقراطية وتأكيد العمل بها في المقاطعات والحكومة الفدرالية.
٤. وتحديد دور الحكومة في الميدان الإقتصادي، وخلال مدة حل تلك القضايا وقعت صراعات بين الطوائف والجماعات مما أدى الى تكتل سياسي بين الجماعات أدى لظهور الأحزاب السياسية السويسرية.

فقبل عام ١٨٤٨م كان هناك ثلاثة أحزاب سياسية فقط بسويسرا (الكاثوليك والأحرار والراديكاليين)، فالأحرار أنضم لهم المثقفين والفلاحيين والعمال، وبانتصار الحريات السياسية والفردية في كثير من المقاطعات في ثلاثينيات القرن ١٩ بلغ نشاط حزب الأحرار ذروته، وأنفصل منهم الجناح الحر في عام ١٨٣٢م وسار الحزب الراديكالي بثورته لإقامة دولة قومية ديمقراطية قوية تكفل الحرية لجميع افراد الشعب السويسري، وقد عارض حزب الكاثوليك الراديكاليون والأحرار في ثلاثينيات القرن ١٩ فلم يرغب في تعديل ميثاق ١٨١٥م خشية التدخل في شؤون المقاطعات ومن ثم التدخل بشؤون الدين^(٤).

ثم اخذت الأحداث التاريخية تُغير من صورة الأحزاب وأحلافها، فنتيجة لتحالف البروتستانت مع الوسط بعد فوزهم بإنتخابات ١٩٤٧م و١٩٤٨م ظل يحكم سويسرا لعشرات السنوات، فقد قوى الإتجاه بسبب الصراع الديني، ثم بدأ يضعف مع صعود البرامج الإقتصادية على المستوى الوطني نتيجة الخلاف في كيفية إدارة شؤون البلاد الإقتصادية ونشاطها الإقتصادي، فقد وقع الإنشقاق بين الأحرار (البروتستانت الأغنياء) والراديكاليين الأقل ثروة والأكثر عدد الذين مالوا لتدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، فقد عرفت في تلك المرحلة نظام ثلاثية الأحزاب، الراديكاليون في اليسار والمحافظون الكاثوليك في اليمين والأحرار في الوسط^(٥).

فسويسرا ومعها النمسا هي أفضل مثالين على الائتلاف الواسع بصورته المثالية، فالمجلس الفدرالي المكون من سبع أعضاء تم توزيع تلك المناصب بين الأحزاب الكبرى في سويسرا ويمثلون جميع الأقاليم وفئات الشعب، (وتم تغيير هذا الوضع بعد عام ١٩٥٩م عند دخول الإشتراكيين بمرشح آخر لهم في المجلس)، فحتى عام ١٨٩١م كان المجلس يتألف من الراديكاليين فقط، ثم في العام نفسه تم إنتخاب أول كاثوليكي لينضم لهم، ثم تبعه مرشح آخر للحزب نفسه عام ١٩١٩م، ودخل الى المجلس عام ١٩٢٩م ممثل لحزب الفلاحيين^(٦).

وقد ظهر في سويسرا عام ١٨٩٠م الحزب الإشتراكي على الساحة السياسية السويسرية، لكن مشاركته كانت ضئيلة مقارنة بالأحزاب الأخرى، فلم ترضَ أحزاب الطبقة الوسطى إشتراكيا في السلطة التنفيذية السويسرية لغاية عام ١٩٤٣م، لكنهم قدموا مرشحاً عام ١٩٥٩م عندما اعلن اربعة من اعضاء المجلس استقالتهم فحصل الإشتراكيون على مقعدين لهم^(٧).

وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد ساعدت الثورة الصناعية على تنامي طبقة العمال وزيادة حركة التصنيع فقد ساعد على إعادة تنظيم الأحزاب القديمة مع ظهور الحزب الإشتراكي صاحب الفلسفة الماركسية التي لقتها لجمعيات العمال الوطنية على يد المهاجرين الألمان، مما جعل الراديكاليون المنافسين الأقرب للإشتراكيون والمحافظين الكاثوليك اشد خصومهم في قيام حزب إشتراكي، وعلى الرغم من عداوتهم لبعض لكن خوفاً من إنتشار الإشتراكية الماركسية في سويسرا، فقبل الحرب العالمية الأولى شهدت سويسرا قيام نظام رباعية الأحزاب^(٨).

إن سويسرا مثلها كمثل أي دولة ديمقراطية تتميز بوجود الأحزاب، ولها العديد من الأحزاب قد يصل في إنتخابات الكانتونات للمجلس الوطني وخاصة في الكانتونات الكبيرة إلى حوالي عشرين حزبا^(٩).

إن ما أدى لنشوء التعددية الحزبية في سويسرا يرجع لعدة عوامل^(١٠):-

١. سويسرا بلد ذو مجتمع تعددي مما إنعكس على الطابع المتعدد لأحزاب، فهناك الأحزاب التي تمثل الطوائف الدينية كالحزب الديمقراطي المسيحي، أو عن طبقة معينة كحزب الشعب السويسري الذي يُمثل طبقة المزارعين وصغار الثُجار.

٢. النظام الإنتخابي النسبي الذي يعمل على تقسيم المقاعد البرلمانية وفقاً لما يحصل عليه الحزب من أصوات.

٣. النظام الفدرالي الذي يقسم سويسرا الى كانتونات مختلفة الإنتماءات والطوائف.

٤. صيغة الديمقراطية المباشرة التي تتيح للشعب المشاركة السياسية الفعالة في السلطة من خلال المبادرات والإستفتاءات.

٥. إنّ التعددية في سويسرا ترجع إلى خطوط الإنشطارات الدين والطبقة واللغة، وإن الإختلاف اللغوي كان له أثر بسيط في النظام الحزبي السويسري على عكس ما حدث في دول أخرى مثل بلجيكا إذ اثرت اللغة فيها بشكل كبير في أحزابها السياسية^(١١).

المطلب الثاني: الواقع السياسي للأحزاب السياسية السويسرية:-

تعد سويسرا من المجتمعات التعددية، وتتضح معالمها في الدراسة المقدمة من قسم العلوم السياسية جامعة جنيف إعتمدت فيها على بيانات مسح قومي بالعينة عام ١٩٧٢م قد أثبتت^(١٢):-

١. وجود إختلافات سياسية بين الجماعات الطبقية والدينية واللغوية، فحوالي ١٦% الناطقين باللغة الألمانية و ٣٠% الناطقين باللغة الفرنسية يعدون أنفسهم أعضاء في جماعتهم اللغوية أكثر منهم كأعضاء في الكانتون أو الدولة ككل.

٢. عدم وجود أحزاب لغوية، فقد أثر الإنتماء اللغوي على سلوك المواطن التصويتي، فالناطقين بالفرنسية (مع تثبيت متغيري الطبقة والدين) أكثر تعاطفاً مع اليسار من الناطقين بالألمانية.

٣. الكاثوليك الذين يذهبون للكنيسة بإنظام يناصرون الحزب الديمقراطي المسيحي، بينما الذين لا يترددون على الكنيسة يميلون لتأييد الحزب الإشتراكي الديمقراطي أو حزب الشعب السويسري أو الحزب الديمقراطي الحر.

٤. كما إن هناك تأثير واضح للإنتماء اللغوي على التصويت، فالعمال يصوتون غالباً مع الحزب الديمقراطي الإشتراكي، وهذا الإختلاف يظهر على مستوى المقاطعة أكثر منه على المستوى القومي.

تتميز سويسرا بنظام رباعي الأحزاب، إذ يوجد في الإتحاد السويسري اربعة أحزاب رئيسة هي الحزب الكاثوليكي المحافظ والحزب الإشتراكي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الراديكالي وحزب الفلاحيين*، والأخير كان اكثر ضعفاً وتأثيراً في إتجاهات الرأي العام مقارنة بالأحزاب الثلاث الأولى، وخاصة في المدن^(١٣).

وقد حازت سويسرا على صفة رباعية الأحزاب، في إنتخابات المجلس الوطني السويسري عام ٢٠٠٧م، فقد فاز بمقاعد البرلمان ١٢ حزباً، إذ إن الأحزاب الأربعة الكبرى الممثلة في المجلس الفدرالي من أصل متين مقعد في البرلمان قد حصلت على ١٦٧ مقعداً^(١٤).

وبرز في سويسرا عدد واسع من الأحزاب اثرت بشكل واسع في سويسرا أبرزها^(١٥):-

١. الحزب الديمقراطي الراديكالي: إذ كان أقوى الأحزاب عندما تأسست الدولة الإتحادية السويسرية، يعتنق الأفكار الليبرالية التقليدية، وحتى عام ١٨٩١م له الأغلبية المطلقة في البرلمان إذ ينتخب منه كل أعضاء المجلس الإتحادي السبعة، ولكن عندما بدأ تطبيق نظام التمثيل النسبي فقد سيطرته.
 ٢. حزب الشعب الديمقراطي المسيحي: وهو حزب منشق عن حزب المعارضة (الحزب الكاثوليكي المحافظ) في القرن التاسع عشر، وظل له قاعدة متينة في الكانتونات الكاثوليكية الريفية.
 ٣. الحزب الإشتراكي الديمقراطي: ويعد من الأحزاب القوية التي أستمتر تأثيرها لمدة طويلة من الزمن، إذ كانوا في الأصل مجموعات منشقة من العائلة الليبرالية-الراديكالية في القرن التاسع عشر، ومن ثم تبناوا الأفكار الماركسية، ومن أهم ما فعلوه هو الإضراب العام ١٩١٨، ثم انفصل في عشرينات القرن العشرين الجناح اليساري (الشيوعي) إذ أتبع خطأ إشتراكي ديمقراطي حتى وصل للبرلمان بفضل التمثيل النسبي، وحصل على مقعد في البرلمان عام ١٩٤٣ وأيضاً في عام ١٩٥٩.
 ٤. حزب الشعب السويسري: وهم في الأساس من حزب المزارعيين والتجار إذ يستمد أعضاءه من المزارعيين ودوائر صغار التجار في كانتونات زيورخ وفرن وغروبوندين، وبدأ بالتوسع ليصبح حزبا وطنيا. وفضلاً عن إن حزب الشعب السويسري او حزب الفلاحين حزباً محافظاً، إلا إنه خلال ١٥ عام مضت استطاع أن يضاعف قوته الإنتخابية ليصبح الحزب الأكبر في سويسرا فهو اليوم يقع في اليمين الوطني، ويعود نجاح هذا الحزب لعدة عوامل^(١٦):-
 ١. دفاعه عن حياد وسيادة سويسرا.
 ٢. حشده لمجموعات الناخبين المناهضة لانظام سويسرا للإتحاد الأوروبي .
 ٣. إستقطابه للأحزاب اليمينية الصغيرة.
 ٤. مناهضة هجرة الأجانب لسويسرا وإتباع سياسات شعبية.
 ٥. ويتميز هذا الحزب بالتنظيم الإحترافي الأقوى بين الأحزاب جميعاً، إضافة للقيادة الكارزمانية الحازمة.
- إن الأحزاب السياسية في تزايد مستمر منذ عام ١٩٧٩، والأحزاب القائمة هي: الحزب الوطني العامل والحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الأنجيلكاني والحركة الجمهورية وعصبة

الإستقلال والحزب الراديكالي الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب الأحرار الديمقراطي والحزب الإشتراكي الديمقراطي و الحزب الإشتراكي الذاتي وحزب الشعب السويسري^(١٧).

وقد كان لحزب الشعب السويسري القبول القوي بين المزارعين البروتستانت، وقد وسع إنتشاره وحصل على دعم واسع من الناخبين بوصفه حزبا يمينيا شعبويا ينهض الهجرة، فضلاً عن وجود أحزاب صغيرة أخرى لكن كان لها أثر في الحياة السياسية السويسرية^(١٨). لكن السيطرة الكبرى هي للأحزاب الأربعة الرئيسة (الحزب الإشتراكي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الراديكالي الحزب الكاثوليكي المحافظ وحزب الشعب السويسري) والأحزاب الأخرى تدخل في تحالف مع هذه الأحزاب الكبيرة حتى تضمن مشاركتها في الحكومة.

ومن هذه الأحزاب الصغيرة^(١٩):-

١. حزب الخضر: وهو من الأحزاب اليسارية ومن الحركات الإجتماعية الجديدة، وهو حزب الحركة الأيكولوجية.

٢. حزب الليبراليين الخضر: وهو الحزب المنشق عن حزب الخضر عام ٢٠٠٧م، أذ يخاطب الناخبين الإيكولوجيين وسطي التوجه.

٣. حزب الليبراليين: نشأ نتيجة إنفصال الجناح اليميني من حزب الراديكاليين بالقرن التاسع عشر، وهو من أكثر الأحزاب تقارباً للفكر النيوليبرالي*، ويمثل اصحاب المهن الحرة واعلى الطبقة المتوسطة، مؤيديه من الناطقين بالفرنسية ومن البروتستانت، إندمج عام ٢٠٠٩ مع الراديكاليين.

٤. حزب البروتستانت: ويعد نظيراً للحزب الديمقراطي المسيحي لكن الأخير حقق نجاح اكبر من حزب البروتستانت في الإنتخابات.

٥. حزب الحرية (السيارات سابقاً): ولهذا الحزب قضية واحدة فقط أدت لنشاته وهي الدفاع عن مصالح اصحاب السيارات وصغار الحرفيين، فضلاً عن تبنيه نزعة شعبية معادية للأجانب.

٦. حزب السويسريين الديمقراطيين: وهو حزب التيار اليميني الوطني المتطرف، وله نظرة معادية للأجانب، ويعبر عن نظرته هذه بكل صراحة ووضوح علني، فهو خلف الحركات المناهضة للهجرة سابقاً (كحركة الجمهوريين، وحركة العمل الوطني).

٧. حزب البديل اليساري: وهو حزب ذو توجه إجتماعي وإيكولوجي وغير عقائدي، وهو حزب قد خلف أحزاب اليسار الراديكالي (خاصة حزب العمل الشيوعي والمنظمات التقدمية)، التي قد إختفت من الساحه السياسية تقريباً.

٨. حزب الديمقراطيين البرجوازي: حزب منشق عن حزب الشعب السويسري عام ٢٠٠٨، كان له خمسة اعضاء بالبرلمان وعضوة بالمجلس الإستشاري الفدرالي التي تم إنتخابها عام ٢٠٠٧ ضد مرشح حزب الشعب السويسري، واول مشاركة للحزب في الإنتخابات الوطنية عام ٢٠١١ إن الأحزاب السويسرية الرئيسة الأربعة لا تتفاوت فيما بينها عقائديا بدرجة كبيرة على الأقل، ما عدا الحزب الإشتراكي، وتتعاون الأحزاب فيما بينها في إدارة سياسة الدولة من خلال السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك على أساس الإنفاق والتصالح على الحلول الوسطى^(٢٠).

ونتيجة للنظام الإنتخابي القائم على التمثيل النسبي أدى إلى صورة التعددية الحزبية في سويسرا، لكن السلطة التنفيذية ذات المدة المحددة قد أضفت نوعاً من الإستقرار الذي تطور مع الزمن بتقليد يقضي على ان لا بد أن تضم السلطة التنفيذية الأحزاب السياسية الرئيسة الأربعة والتي تمثل الأغلبية الساحقة للهيئة التشريعية الفدرالية^(٢١). فتطبيق ظاهرة الإقتراع النسبي في سويسرا قد ساهم بشكل واسع في إحياء أحزاب يمينية محافظة قديمة كانت قائمة سابقاً في سويسرا كأحزاب الإقطاعيين والفلاحيين والبرجوازيين، بالإضافة لإقامة حركات يمينية محافظة جديدة على الساحة السياسية السويسرية فقد ظهرت حركات زراعية مختلفة وعديدة، ويرجع سبب التوجه هذا للفلاحيين السويسريين الساكنين الأرياف منذ ظهور التمثيل النسبي في سويسرا نتيجة التصادم في افكارها وأيديولوجيتها السياسية مع القوى السياسية الليبرالية القائمة على الساحة السياسية السويسرية، مما عمل على إحياء تلك الحركات الفلاحية القائمة في سويسرا حالياً^(٢٢).

ونتيجة للتمثيل النسبي والنظام الفدرالي الذي أدى لظهور تعدد الأحزاب، إلا إنه هناك تقسيم سياسي حكومي بين الأحزاب المشكلة وغير المشكلة للحكومة، فمنذ ١٩٥٩م إلى ٢٠٠٧م بقى هذا التقسيم الحكومي مستمر بين هذه الأحزاب الكبرى الأربعة وهي المعادلة السحرية التي يتم على أساسها توزيع مقاعد المجلس الإستشاري الفيدرالي حسب القوة الإنتخابية للأحزاب الأربعة الكبرى، أما الأحزاب الأخرى فلا تمثل سوى ٣٠% من مقاعد البرلمان ولا يشكلون معارضة متماسكة، والجدول الآتي يبين نصيب كل من تلك الأحزاب في الحكومة^(٢٣)

لقد أثبتت سويسرا ضعف رابطة الفرد ومجموعته اللغوية والدينية مما ساعد على إنخفاض حدة الإنقسام الإجتماعي، فالتدين لم يُحدد إنتماءات الشباب الحزبية وخاصة الكاثوليك، فالإختلاف اللغوي كان له تأثير في بدايات القرن العشرين أكثر مما عليه الآن، لكن الإنتماء الطبقي كان أكثر ثباتاً عبر الأجيال، ومع كل هذا فمشاعر الهوية القومية أخذت تنمو لدى السويسريين، فلم تبقى سويسرا منقسمة بشدة على نفسها، لكن لم تصبح مجتمعاً متجانساً بعد، مما عدها البعض حالة هامشية لديمقراطية التصالح الواعي من منظور التعددية الإجتماعية^(٢٤).

إن النخبة السياسية تندمج في داخل المجتمع السويسري التعددي إذ تُظهر قوة المنظومة التعددية الحزبية التي تُمسك بزمام السلطة للملحة الإنقسامات والإختلافات التي تفرضها التعددية المجتمعية في سويسرا، وبذلك يُعزز صورة الديمقراطية التوافقية القائمة وتزيد من فعاليتها مقارنة مع الدول الأخرى ذات الأنظمة المقارنة وخاصة الدول الأوروبية^(٢٥)

وقد شهدت الأحزاب السياسية السويسرية إختلالاً وإختلافاً في مدد زمنية مختلفة، لكن الإختلاف المهم حدث في نهاية تسعينات القرن العشرين، فصعدت أحزاب على حساب أخرى، فصعد حزب الشعب السويسري في عام ٢٠٠٣م بعد حصوله على ٢٧% من مجموع أصوات الإنتخابات، مما عزز من قوته أمام الأحزاب الكبرى، وحصل على مقعد ثاني في المجلس الفدرالي، بعد تراجع شعبية الحزب الديمقراطي المسيحي وتم إجباره على إخلاء أحد مقاعده، لكن عام ٢٠٠٧ تم تكوين حلف واسع من اليسار والخضر والمسيحيين الديمقراطيين أساساً وأطاحوا بزعيم حزب الشعب السويسري وصعدت زميلته في الحزب لعضوية المجلس (إيفلين فيدمر) التي تنتمي لفرع كانتون غرابون المعروف بإعتداله النسبي، وهذا أدى لإنشقاق داخل حزب الشعب السويسري دفع بالجناح الليبرالي لتأسيس حزب جديد هو الحزب البرجوازي الديمقراطي^(٢٦).

ومنذ بداية الثمانينات حدث تغير في ميزان القوى الحزبية الصاعدة لسويسرا، فبدأ الحزب الليبرالي الراديكالي والآباء المؤسسون للبلاد والديمقراطيون المسيحيون بالإنخفاض، وظهور حزب الخضر كممثل جديد على الساحة السياسية، وفي بداية التسعينات أصبح حزب الشعب السويسري أكبر حزب، وما بين عام ١٩٥٩ - ٢٠٠٣ كانت الحكومة السويسرية تتألف من عضوين لكل من حزب الليبرالي الراديكالي والديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الإشتراكيين، وعضو واحد لحزب الشعب السويسري، إذ يشار لتلك المدة بإسم وقت (الصيغة السحرية)، لكن مع صعود حزب الشعب السويسري أصبح التكوين الحكومي أقل إستقراراً وأكثر تنافساً^(٢٧). وبعد إنتخابات ٢٠١١ أخذت الأحزاب الأقوى موقعها في كل من مجلس الدول والمجلس الوطني^(٢٨):

١. مجلس الدول (المقاطعات):
 - أ. الحزب الديمقراطي المسيحي (١٣) مقعداً.
 - ب. الحزب الليبرالي الراديكالي (الحزب الديمقراطي الحر) (١٢) مقعداً.
 - ت. حزب الديمقراطيين الإجتماعيين (١١) مقعداً.
 - ث. حزب الشعب السويسري (٥) مقاعد.
٢. المجلس الوطني:
 - أ. أقوى حزب في المجلس الوطني هو حزب الشعب السويسري ٢٦.٦% من الأصوات.

ب. حزب الديمقراطي الإجتماعي (٤٦) مقعد ١٨.٧% من الأصوات.

ت. الحزب الليبرالي-الديمقراطي الراديكالي (٣٠) مقعد ١٥.١% من الأصوات.

ث. الديمقراطيون المسيحيون (٢٨) مقعد ١٢.٣% من الأصوات.

وتعمل الأحزاب السياسية على إستغلال ما يوجد من قضايا تهم شعوبها وتسعى لحلها او دعمها، ومن هذه القضايا التي تهم الشارع السويسري قضايا الهجرة، فقام إتحاد الوسط السويسري اليميني الشعبي (حزب الشعب السويسري) بحملات واسعة لمنع بناء المآذن للمسلمين والإحتجاج على ما أسماه (الهجرة الجماعية) نتيجة القلق الذي أصاب السويسريين من الهجرة، كما ساهم بأزمة في بروكسل بعد نجاح التصويت في إستفتاء شباط ٢٠١٤م لتحديد حصص المهاجرين وحتى لرعايا الإتحاد الأوروبي الذين يبحثون عن عمل بسويسرا، كما هدد الإتحاد الأوروبي بإلغاء الإتفاقات مع سويسرا إذا ما طُبق هذا القرار وألغيت حرية التنقل، ثم تم السماح لثمانين ألف أجنبي إضافي بالعمل والإستقرار في سويسرا عام ٢٠١٤م^(٢٩).

ويسمح الدستور السويسري (في المواد ١٦ و١٧) بحرية الصحافة والتعبير عن الرأي دون إعاقة لحرية الأفراد، وعلى الرغم من الإستفتاء الذي حصل ضد بناء المساجد في سويسرا لكن لا يُسمح قانوناً بالتحريض العلني على الكراهية العنصرية او التمييز العنصري ونشر إيديولوجية عنصرية، وإنكار للجرائم ضد الإنسانية، فقد حدثت إدانة واحدة خلال عام ٢٠١١م ضد سياسي سويسري، ففي ٢٧ نيسان ٢٠١١م، أكدت المحكمة الإتحادية حكماً ضد سياسي بسبب التحريض على التمييز العنصري ودعا علناً الحكومة لمنع تجنيس المسلمين، فثبتت إدانته بالقانون وغرامة قدرها ٥٤٠٠ فرنك سويسري (٦١٠٠ دولار)^(٣٠) فحرية التعبير عن الرأي يجب أن تكون وفقاً للقانون ولا تُعرض أمن سويسرا للمشاكل الإجتماعية أو إنتهاك لحقوق الآخرين في سويسرا سواء مواطنين أو مقيمين أو أجانب.

لقد بدأ النظام السياسي السويسري يتحول من الديمقراطية الطائفية إلى الديمقراطية غير المسيسة التي تجمع بين فتور الصراع الديني والإيديولوجي من جهة، ومن جهة أخرى وجود إئتلافات كبيرة لصنع القرار دون المستوى القومي، ومع تنامي الطبقات الوسطى إضمحلت حدة الصراع الإيديولوجي في المجتمع، والخيارات السياسية قد أثرت مع تحسن مستويات المعيشة، إذ أصبحت برامج الأحزاب متشابهة لدرجة تصعب على المواطن السويسري التمييز فيما بينها، كما إن المقاطعة هي الوحدة الأساسية لصنع القرار المتمثلة بمجلسها الكبير الممثلة من الأحزاب حسب ما تتاله من أصوات^(٣١).

المبحث الثاني

دور الأحزاب في تطبيق الديمقراطية التوافقية
إن نظام التعددية الحزبية الذي أخذت به سويسرا يتلائم مع نظام حكومة الجمعية المأخوذ به في الدولة، والتي يتكون المجلس التنفيذي (Federal Council) (السلطة التنفيذية الجماعية) فيها من إئتلاف الأحزاب التي أحرزت أكثرية في الجمعية الفدرالية (Federal Assembly) (٣٢).

إن النظام السياسي السويسري ممثل بتلك السلطتين فكل منهما سلطته المستقلة ومهامه التي ينفذها منفرداً، فيما عدا الحالات التي يقضيها الدستور بإجتماع المجلسين في جمعية واحدة لإتخاذ قراراً بشأنها ومنها إنتخاب أعضاء الحكومة السبعة (٣٣).

والظروف المؤسسية تمنع إنشاء منظمات حزبية مركزة وقوية على المستوى الوطني، فالديمقراطية المباشرة لا توفر فقط للأحزاب الصغيرة إمكانيات أكبر للتأثير في الأجندة السياسية، بل تسير جنباً إلى جنب مع ثقافة سياسية المناهضة للنخبوية، أما الديمقراطية التوافقية فهي تعزز المُثل العالية لصنع قرار مشترك بدلاً من التصويت بأغلبية بسيطة (٣٤). فضلاً عن إن سويسرا هي نموذج لتطبيق الديمقراطية التوافقية إلا إنها ما زالت تطبق الديمقراطية المباشرة في العديد من مقاطعاتها وهو ما لا يمكن الإغفال عنه.

المطلب الأول: الديمقراطية المباشرة

حتى القرن التاسع عشر كانت معظم مقاطعات الإتحاد السويسري تطبق الديمقراطية المباشرة، لكن أغلب المقاطعات قد توقفت عن الأخذ بهذا النظام ولم يعد يُطبق إلا في خمس مقاطعات في أعالي الجبال وقليلة السكان وهي: غلاريس ونصفا كانتوني أبانزل (Appenzell) أبانزل الداخلية والخارجية، ونصفا كانتوني انتروالد (Unterwald) أنتروال العليا والسفلى، وقد حافظت الأخيرة على جمعياتها الشعبية للمواطنين (Les Landsgemeinde) وتجتمع هذه الجمعية مرة في السنة وهي تتميز بدورها في تقييد الحكام أكثر منه في ممارسة الحكم (٣٥). وتعود جذور الديمقراطية المباشرة إلى عهد الإمبراطورية الجرمانية واستمر العمل بها من قبل تلك المناطق كأتباع للتقاليد الجرمانية (٣٦)، نتيجة لقلة عدد السكان.

على إن تطبيق الديمقراطية المباشرة قد دخلت عليه بعض التعديلات نتيجة لزيادة السكان، ففي كل سنة يتم أنتخاب هيئة تنفيذية مكونة من أحد عشر او سبعة أو تسعة أعضاء حسب دستور كل مقاطعة، ويتم إختيار من بينهم رئيساً للسلطة التنفيذية في المقاطعة، بالإضافة لوجود مجلس منتخب من قبل افراد الشعب العاملين شبيه الى حد كبير بالمجالس النيابية في الدول النيابية مع إئتلاف أختصاصها، فأختصاصه يقتصر على تحضير مشروع القوانين لعرضها

للجمعية الشعبية وليس للتصويت على القوانين، مع إشتراكه مع الهيئة التنفيذية في إدارة شؤون المقاطعة^(٣٧).

ويتم تطبيق صورة الديمقراطية المباشرة في تلك المقاطعات بصيغتها المعروفة، بإجتماع جميع الذكور البالغين عشرين سنة من كل عام في تاريخ يحدده دستور المقاطعة بصورة شعبية للأشراف على عمل المقاطعة ومحاسبة الهيئة التنفيذية على ما أنجزته خلال السنة المنصرمة، وهو يعد واجباً وطنياً على كل مواطن سويسري في المقاطعة لم يبلغ سن الستين سنة، وتخلف أي مواطن عن الحضور للجمعية الشعبية بلا عذر شرعي كالغياب خارج المقاطعة أو المرض، مخالفة يترتب عليها غرامة مالية حسب تقدير كل مقاطعة وقوانينها، فتتم مناقشة الحسابات المالية بعد عرض أمين الخزينة وهو موظف منتخب تقريره المالي العام، مع الموافقة على القوانين التي أعدها المجلس المنتخب وفي الغالب يتم الموافقة عليها بدون نقاش، وكذلك يتم انتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية وأعضاء المجلس المنتخب والقضاة قبل إختتام أعمال الجمعية الشعبية، ويكون التصويت برفع الأيدي^(٣٨).

ومن الملاحظ هنا أن تطبيق الديمقراطية المباشرة في سويسرا تقتصر على الأمور التشريعية، عند إجتماع الجمعية الشعبية التي يقتصر دورها على الرفض أو القبول، لكنها لا تستطيع الجمعية مناقشة أو تبرير رفضها في حالة الأمر الذي يتعلق بقضايا حقوقية أو تقنية^(٣٩). إن تطبيق صورة الديمقراطية المباشرة في تلك المقاطعات نتيجة لصغر حجم تلك المقاطعات إذ لا تتوفر لها مقومات الدول المستقلة، فأعمال جمعياتها الشعبية هي اقرب للأعمال البلدية منها لوظائف الدول بصورتها المعروفة^(٤٠). وللديمقراطية المباشرة العديد من المزايا المعنوية إذ ترفع من قيمة المواطن العادي وتعترف وتعند بأرائه^(٤١).

فتطبيق الديمقراطية المباشرة في مقاطعات سويسرا تعد إحتراماً لمبدأ سيادة الشعب في تطبيق الديمقراطية المباشرة، إلا أن تطبيق الديمقراطية المباشرة في سويسرا له عدة سيئات^(٤٢):-

١. عدم قدرة مناقشة الأمور المعروضة بصورة وافية، نتيجة لكثرة عدد المشاركين ولقلة درايتهم بالأمور العامة، فالقوانين التي تعرض على الجمعية الشعبية تكون معروضة مسبقاً على هيئة خاصة ولا تقدم للجمعية فقط لأخذ المشورة بالموافقة أو الرفض جملة واحدة، فالموافقة على القوانين أو رفضها دون تعديل بحذف أو تغيير يؤدي لصدور قوانين معيبة أو رفضها لأخطاء بسيطة مما لا يتفق مع المصلحة العامة.

٢. قلة خبرة أغلب الشعب بالأمور العامة يؤدي لصدور قرارات مهمة بدون مناقشات كافية، إضاعة الوقت لمناقشة أمور تافهة، كما حدث عام ١٩١١م في الجمعية الشعبية لمقاطعة

أيرى URI السويسرية إذ طلب أحد الأحزاب بمنح الموافقة للرقص في أيام الأحد لمناقشات حادة أمتدت لعدة إجتماعات، في حين اقرت الجمعية الشعبية في إجتماع واحد مجموعة كاملة من القوانين المدنية.

٣. إن معظم أفراد الشعب السويسري يتأثر برجال الدين ورجال الأعمال والموظفين، مما لا يمنحهم الحرية السياسية الكافية للنقاش والأخذ بالأراء مما يتعارض مع أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية المباشرة وهي الحرية السياسية.

إن أهم الأسباب لدمج الأحزاب المهمة في الحكومة هو (تهديد الديمقراطية المباشرة)، فإذا لم يتم دمج الحزب المهم في الحكومة فمن المرجح أن يقوم بمحاربة القرارات الحكومية وذلك عن طريق الإستفتاء (وهي واحدة من وسائل الديمقراطية المباشرة التي يلجأ لها السويسريين)، لكن الأحزاب الممثلة في الحكومة لا تشعر حالياً بالإمتناع عن إستخدام وسائل الديمقراطية المباشرة، كما إن الإدماج هو افضل وسيلة وواقعية لتقاسم السلطة، كما وإن الأطراف الأكثر أهمية يجب أن تتقاسم المسؤوليات الحكومية وتسعى لإيجاد حلول بأغلبية أوسع، وهذه الأغلبية تُمثلها اللجان الدائمة في مجلسي البرلمان الذي يُمثل جميع الأطراف (الأحزاب) وفقاً لعدد مقاعدها في البرلمان^(٤٣).

لكن يبقى للديمقراطية المباشرة أهمية في سويسرا وذلك للأسباب الآتية^(٤٤) :-

١. فعلى الرغم من الإغراءات الشعبوية فيما يتعلق بالنزاعات المجتمعية لكن التصويت الشعبي له شرعية عالية فهو قرار نهائي وينهي الصراعات.
٢. تعد الديمقراطية المباشرة من صور المعارضة السياسية فهي تمنح مرحلة متميزة من أجل التعبير الدائم عن الصراعات والإنقسامات الإجتماعية، وقد إستخدمت الأحزاب السياسية السويسرية في الماضي المعارضة بشكل سيء بطريقة مقيدة نوعاً ما.
٣. قد تعاملت الديمقراطية المباشرة خلال القرن العشرين مع العديد من الصراعات البارزة، وذلك يرجع الى تخلي الأحزاب السياسية السويسرية عن الشعبوية.
٤. تستخدم الديمقراطية المباشرة في العديد من الدول لكن المواطنين السويسريين هم الوحيدين الذين لهم الحق في المشاركة المباشرة على مستويات الحكومة كافة.

إن أول ديمقراطية طبقت في سويسرا هي الديمقراطية المباشرة في كانتوناتها وقد ساهمت في تشكيل الأحزاب السياسية في سويسرا، لكن يرى العديد من المحللين السياسيين أن الديمقراطية المباشرة قد تضعف موقف الأحزاب السياسية، فجماعات المصالح القوية والحركات الإجتماعية(التي تفوق كثيراً الأحزاب السياسية) يسهل تعبئتها خلال حملات التصويت، كما إن

تصحيح القرارات من قبل التصويت الشعبي يجعل من الإنتخابات غير مهمة نسبياً، غير إن الدراسات الحديثة أظهرت أن الكانتونات التي تتكرر فيها المبادرات والإستفتاءات تميل الأطراف فيها أن تكون أفضل تنظيمياً^(٤٥).

المطلب الثاني: الديمقراطية التوافقية

الديمقراطية التوافقية هي شكل من أشكال الديمقراطية التمثيلية، فمن حق الأقليات التمثيل الدستوري في الحكومة، وسويسرا هي واحدة من العديد من الدول التي تطبق هذا النوع من الديمقراطيات واثبتت نجاحها فيها أكثر من أي دولة تطبق هذا النوع من الديمقراطية، فهي تضمن بذلك تمثيل الاقليات البارزة في الحكومة، فالمجلس الفدرالي أي الحكومة تتشكل من مجموعة الممثلين عن كل الأحزاب الممثلة في البرلمان حسب قوة كل حزب، فهذا النظام يناسب الدول التي تضم في تركيبها مجتمع مقسم لجماعات قومية ودينية ولغوية إذ من الممكن أن تكون هناك أقلية مهمة، لذا ففي حكومة سويسرا ممثلين عن الكاثوليك والبروتستانت والناطقين بالألمانية والفرنسية والإيطالية، وقد تم تطبيق هذا النظام في دول أخرى كإيرلندا الشمالية ولبنان لكنها حققت نجاحاً أقل^(٤٦). نتيجة للصراعات بين القوى السياسية والممثلة للفئات المختلفة من الشعب من طوائف دينية وعرقية ولغوية.

إن فدرالية النظام السياسي السويسري في أبعاده الدستورية و السياسية يقوم على توسيع المشاركة السياسية المتكافئة لجميع المكونات السياسية السويسرية مما عزز من الواقع الإئتلافي والتوافق في شكل التنظيم الحكومي، وهذا يظهر من النصوص الدستورية أو الواقع الإنتخابي النسبي والتعددية الحزبية واثرتها المباشر في شكل الإئتلاف الحكومي، إضافة إلى تركيبة المجتمع السويسري^(٤٧) التي هي الأساس الذي أدى الى الصورة التوافقية في تشكيل الحكومة نتيجة للتعددية الحزبية التي يمثل فيها كل حزب فئة معينة.

يتميز الدستور الإتحادي السويسري الذي قسم سويسرا الى (فدرالي - مقاطعة - ولاية) بإحترام الإستقلالية الذاتية للكيانات السياسية المحلية بدساتيرها وسلطاتها وصلاحياتها الخاصة بها، وبذلك يُفسر الوجه الديمقراطي الحقيقي للنظام السياسي السويسري من خلال تكريس وتعزيز شكل ومفهوم الديمقراطية التوافقية (ديمقراطية المشاركة)، التي تعمل على توسيع مشاركة المواطنين في السلطة السياسية (الشؤون العامة للدولة)، بالإضافة لتكريس الصورة التوافقية في تشكيل الحكومات والسلطة سواء على المستوى الفدرالي أو المقاطعات^(٤٨).

وتطبق الديمقراطية في سويسرا بمساهمة الشعب مع السلطة في تسيير شؤونها بعدة وسائل:-

١. الإستفتاء الشعبي إذ أخذت به في الأمور الدستورية ثم شمل لاحقا الأمور المتعلقة بالقوانين الاعتيادية، كما أخذت بصورة الإستفتاء الاعتيادي في بعض المقاطعات (بال وارجوفي وترجوفي وزيوخ وسويتز)، في حين أكتفت مقاطعات أخرى بالإعتراض الشعبي، ومنها (لوسرن ونيوشاتل وجنيف)، أما الإقتراح الشعبي أخذ به دستور الإتحاد فيما يتعلق بالأمور الدستورية فقط، في حين أخذت دساتير المقاطعات به سواء للأمور الدستورية أو القوانين العادية^(٤٩)، لذا فإنه في المجال الدستوري جعل الإتحاد الإستفتاء إلزاميا وإختياريا في المجال التشريعي، وأعمدته الكانتونات في دساتيرها على نطاق واسع^(٥٠).

فالإستفتاء هي عملية إستشارة الشعب، فهي مجرد خطوة أخيرة ممكنة لإتخاذ القرارات البرلمانية، وحق للجماهير في الإعتراض على تلك القرارات التي يتخذها البرلمان دون أن يفرض الأخير قرارته على الشعب^(٥١).

إن التعديل الدستوري يجب ان يصوت عليه المجلس الوطني ومجلس الكانتونات ويُطرح للإستفتاء للمصادقة عليه ولا يتم التعديل إلا إذا حصل على موافقة الأكثرية الشعبية والكانتونات، وقد تم إحصاء (٤٠) طلبا للتعديل الدستوري عن طريق المبادرة الشعبية بين عامي (١٨٤٨-١٩٤٩) وتم الموافقة على (١١) طلباً وسقط (٢٩) طلبا آخر، أما من الناحية التشريعية فإقتراح القوانين لا يعد الإستفتاء عليه إلزاماً، إلا إذا تم تقديم طلب بذلك فيصبح إلزاماً على السلطات القيام به إذا أحتوت العريضة (٣٠) الف توقيع أو قدمته (٨) كانتونات، لكن في ما يخص الموازنة والقوانين المالية أو قوانين مستعجلة تصدر بالأكثرية المطلقة لكل من المجلسين الوطني والكانتونات يصبح الإستفتاء مستحيلاً^(٥٢).

والإستفتاء هو صورة إسترداد الشعب لسيادته بعد أن تنازل عنها لنوابه في البرلمان، ومن خلاله يشارك الشعب بصورة فعالة مع البرلمان في السلطة، فالإستفتاء مزج بين الديمقراطية شبه المباشرة التي تعمل على تمثيل الشعب من خلال هيئة منتخبة من قبل الشعب، والديمقراطية المباشرة التي تعني إشراك الشعب مهما كثر عددهم مباشرة في الحكم تعبيراً عن الإرادة الشعبية، وهذا يتم من خلال الإستفتاء، وذلك لوصول النظام لنوع من التوازن بين ممارسته من جهة، والإرادة الشعبية التي تظهر من خلال الإستفتاء من جهة أخرى^(٥٣).

إن أعضاء المجلس الفدرالي السبعة يعملون على وضع سياسة عامة للدولة قوامها التوفيق والتعاون لتحاشي الصراع وحفظ الإستقرار، فصنع القرار صيغة تعاونية ليس لها ملامح الديمقراطية في شيء، فلا يوجد إتفاق رسمي بين الأحزاب المشاركة في الإئتلاف الكبير على سياسة البلاد العامة، واي إتفاق فهو مؤقت، وعند حدوث خلاف حاد بين البرلمان والمجلس وعدم التوصل لقرار

وغيرها من قضايا السياسة العامة فيتم اللجوء للإستفتاء، وقد يتناقض هذا مع الأسلوب التوفيقى النخبوي لصنع القرار إذ يتم فرض رأي الأغلبية على الأقلية (الهيئة الحاكمة) لذا فقد يرى العديد أن النظام السياسى السويسري له بعض من مظاهر الديمقراطية الطائفية^(٥٤). إن التصويت الشعبى فى سويسرا غالبا ما يكون لأفراد الشعب خارج الإنتماءات الحزبية، لذا فالعديد من انصار الديمقراطية الشعبية (المباشرة) يرون أن هذا النظام يحقق الإستقرار للحكومة لاسيما فى الدول التى تفتقر لهذا الإستقرار نتيجة لكثرة الأحزاب فيها، كما إن نتائج التصويت فى سويسرا غالبا لا تُشجع التجديد^(٥٥). وعلى الرغم من أن جميع الإستفتاءات التى حصلت فى سويسرا غالبا ما كانت تُرد مشاريع الإصلاح وتُبقى على الوضع السابق قائما، فنتائج الإستفتاء تكون محافظة فى الغالب، فسمّة المحافظة للمواطنين السويسريين هي شائبة فى الغالب، لكن يبقى للإستفتاء حسناته الكبيرة وهي السماح للمواطنين أن يعملوا على التقرير بأنفسهم فى المسائل المهمة وبذلك يتجنبوا إستيلاء ممثليهم على كافة السلطة السياسية^(٥٦).

٢. كما أخذت العديد من المقاطعات السويسرية بالحل الشعبى إذ منحت دساتيرها لعدد معين من الناخبين حق الطلب بحل المجلس النيابى على أن يُحل بعد موافقة غالبية ناخبي المقاطعة عن طريق الإستفتاء^(٥٧).

٣. بالإضافة لأعطاء حق سحب الثقة من نائب منتخب او موظف اذا لم يوافقوا على سلوكه، وفى حالة الإستفتاء أو المبادرة هي ايضا من صور الديمقراطية المباشرة لممارسة الشعب لوظيفته فى الحكم لصغر حجم المنطقة ومعرفة السكان لبعضهم البعض كما هو الحال فى بعض كانتونات سويسرا^(٥٨).

٤. أما المبادرة فتكون عريضة تقدم من أجل طلب تعديل أو إصدار قانون بالتصويت الشعبى، فالشعب هو بداية ونهاية هذا الإجراء لإتخاذ القرار، وللحكومة والبرلمان أن تقدم رأي إستشارى أو إقتراح مضاد لتلك المبادرة، ويتم التصويت بالوقت نفسه للإقتراح والمبادرة^(٥٩).

وتستغل الأحزاب السويسرية المبادرة الشعبية كمنصة للدعاية الإنتخابية، فتلك المبادرات لا تطرح قضايا جديدة فقط ولكن تساعد على ظهور أحزاب سياسية جديدة، وهو النمط الذى استغلته الحركات الشعبية فى سبعينيات القرن العشرين لقضايا البيئة مما أدى لنشوء حزب الخضر الوطنى الذى اطلق حركة مناهضة للأجانب لوضع قيود على هجرة الاجانب لسويسرا، مما ساعد على بقاء تلك الأحزاب الصغيرة على الساحة السياسية^(٦٠).

وتعد من السمات المميزة للمسار السياسى السويسري هو إستخدامها بشكل واسع للإستفتاءات والمبادرات، بالإضافة لسمة العضوية المزدوجة فى الهيئات التشريعية على المستوى

الفدرالي والكانتونات، فحوالي خمس المشرعيين الفدراليين هم أعضاء أيضا في الهيئات التشريعية بالكانتونات^(٦١).

إن ما ساعد على إستقرار الحياة السياسية في سويسرا وإزدهارها إقتصاديا، هو حيادها والأبتعاد عن الكوارث التي أحاطت بها من الحربين العالميتين وخاصة من الناحية الأقتصادية، فمنذ عام ١٩٣٤م ونظامها المصرفي سمح بالحفاظ على سرية المودعات المصرفية مما وفر لها دخلا ماليا إنعكس على زيادة المودعات والإستثمارات^(٦٢).

وكان لحياد سويسرا تأريخ قديم وخاصة للدول المجاورة لها إذ أصبحت حياديتها عرفاً سياسياً، إذ بعد كارثة معركة "مارينيون" * بالقرب من ميلانو إيطاليا عام ١٥١٥م، أدركت الكانتونات السويسرية أهمية الحياد ومزاياه للحفاظ على سلامها وإستقلالها لكونها كانتونات صغيرة محاطة بدول كبرى مولعة بالحروب، وكذلك عدم دخولها في الصراعات الدينية في أوروبا التي إنتهت عام ١٦٤٨م، وعلى الرغم من حيادية سويسرا المتفردة إلا أن هذا لم يمنع فرنسا من إحتلالها ما بين ١٧٩٨-١٨٠٢م، ومن ثم بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥م إعترفت الدول الأوروبية بحيادية سويسرا الفيدرالية للحفاظ على التوازن السياسي المنشود^(٦٣). وقد إستمرت سويسرا على مر العهود السابقة بالإلتزام بهذا الحياد مما حافظ على إستقلالها الخارجي وإندماجها المجتمعي في الداخل بعيد عن الصراعات القومية واللغوية والدينية.

إن إعتقاد الدستور السويسري نظام الإلتخاب النسبي لإنتخاب أعضاء الجمعية الأتحادية المكونة من المجلس الوطني والمقاطعات قد حقق الديمقراطية التوافقية على المستوى الفدرالي للدولة والمجتمع السياسي السويسري من خلال توسيع المشاركة السياسية للمواطنين، وإن التشكيل الحكومي لا يتم إلا بمشاركة عدة أحزاب أي لا يمكن لحزب الحصول على الأغلبية، لذا تتشكل الحكومة بصورة إئتلافية نسبيا حسب المقاعد التي حصل عليها كل حزب داخل البرلمان، بالإضافة إلى أن الإزدواجية البرلمانية قد حققت مشاركة واسعة لكافة الآراء السياسية بما يضمن إحترام حقوق الأقليات وضمن تمثيلها السياسي على مستوى المؤسسات^(٦٤).

إن ما ساعد على الإستقرار السياسي في سويسرا، كون الحكومة الإئتلافية التي يتصف بها المجلس الفدرالي في سويسرا تتمتع بإستقلالية، وإن رقابة الجمعية الإتحادية (البرلمان) للمجلس الإتحادي (الحكومة) لا تتفق مع المنطق، فإذا لم تتفق الجمعية مع المجلس فإن الأولى تسحب الثقة من الثانية على أثر الإستجواب، ولكن المجلس لا يستقيل بل يبقى في الحكم على أن يُبدل سياسته حسب ما رسمه له البرلمان كأن يبدل سياسته في مشاريع القوانين او مشروع الموازنة العامة وغيرها من الأمور التنفيذية، كما لم تحدث ازمات وزراية اثرت في الإستقرار السياسي

لسويسرا، وكذلك الحال بالنسبة للكانتونات على الرغم من حقها في إقالة الحكومة المحلية والبرلمان المحلي إذا جمعت توقيعات عددا من المواطنين عريضه لطرح إقتراح الحل ومن ثم الإستفتاء إذا جمعت التوقيعات الكافية، إلا أن هذه الممارسة الديمقراطية لم تحدث نتيجة إمتناع عدد كبير من المواطنين السويسريين عن تلك الإستفتاءات وسيطرة الأتجاه المحافظ الذي يرفض المشاريع الإصلاحية^(٦٥).

إن الديمقراطية في سويسرا تتميز مؤسسياً بمجلسها الفدرالي المكون من سبعة أعضاء يمثلون الأحزاب الأربعة الرئيسة في سويسرا بواقع عضوين لكل من الحزب الديمقراطي الحر والديمقراطي الإشتراكي والديمقراطي المسيحي وعضو واحد من حزب الشعب، وهؤلاء الأعضاء السبعة يمثلون على قدر الإمكان مختلف المقاطعات واللغات والديانات، فمثلا لو عين أحد الأحزاب الثلاثة الأولى مرشح ناطق بالفرنسية، فلا بد لهم من تقديم مرشح ناطق بالألمانية^(٦٦).

إن ما يميز أي نظام برلماني هو الفصل في السلطات، لكن لكون الشعب هو مصدر تلك السلطات فقد عادت صورة دمج السلطات لأن تلك السلطات مكونة من فئات الشعب التي هي بالأساس صاحبة السلطة عن طريق ممثليه، وهذا ما تبنته الكثير من الأنظمة السياسية مثل النظام الإشتراكي والفاشي وكذلك النظام المجلسي كسويسرا، وهذا ما رسخ الحياة الحزبية بكونها الأساس الديمقراطي لأي نظام، فالحزب يشارك بالحكومة بعد أن يفوز بمقعد بالبرلمان، لذا فالسلطان التشريعية والتنفيذية تتحدان لدى القيادة الحزبية التي تصدر تعليماتها لأعضاء البرلمان والحكومة^(٦٧).

إن المبدأ التوافقي يقوم أساساً على مشاركة جميع الأحزاب الصغيرة والكبيرة لإنها تمثل جميع فئات الشعب ولا يتم حرمان أي منها بممارسة الحقوق السياسية على أساس قيادة السلطة من قبل الحزب الفائز في الإنتخابات، وهو الحزب الذي يُشكل الحكومة، ففي النموذج التوافقي تتشكل الحكومة من توافق عدة أحزاب وليس سيادة حزب واحد لعدم مقدرة حزب واحد على الحصول على الأغلبية في داخل البرلمان للتشكيل الوزاري.

والسلطة التنفيذية الوطنية في سويسرا (المجلس الفدرالي) المكون من سبعة أعضاء هو مثال للتحالف الواسع خلال حقبات تاريخية مختلفة^(٦٨):-

١. فلغاية عام ٢٠٠٣م أستحوذ الحزب الديمقراطي الإشتراكي والحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الراديكالي خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية على ربع المقاعد في المجلس الأدنى للهيئة التشريعية، وتقاسمت تلك الأحزاب مع حزب الشعب السويسري الذي حصل

على ثمن عدد المقاعد، المناصب التنفيذية السبعة بالتناوب يطلق عليها المعادلة السحرية ١:٢:٢:٢ التي بدأ تنفيذها عام ١٩٥٩م.

٢. بعد إنتخابات ٢٠٠٣م أصبح الحزب الديمقراطي الإشتراكي حزب الأغلبية، إذ حصل على مقعد إضافي على حساب الحزب المسيحي الديمقراطي.

٣. إن التحالف الموسع السابق لم يُعمر طويلاً فقد إنتهى عام ٢٠٠٧م عندما لم يتم ترشيح كريستوفر بلوتشر (كان عضواً في مجلس الإتحاد منذ عام ٢٠٠٣م)، وتم إنتخاب أحد مرشحي الحزبين الآخرين مكانه، مما جعل الحزب الديمقراطي الإشتراكي يُعلن أنه لم يعد يفوض عضوي المجلس في تمثيله فأصبح حزباً معارضاً.

٤. ثم عاد الحلف الموسع من جديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩م، وتم إضافة معيار غير رسمي بتقاسم السلطة، إذ أصبح تمثيل الجماعات اللغوية بتناسب صارم مع حجمها، أربعة أو خمسة أعضاء متحدثين بالألمانية، عضوان يتحدثان الفرنسية، وفي كثير من الأحيان عضو واحد متحدث بالإيطالية.

إن نظام حكومة الجمعية المطبق في سويسرا هو أفضل وسيلة للتطبيق الديمقراطي أكثر من أي نظام آخر، ففي النظام البرلماني ينتهي دور الشعب بإنتخاب من ينوب عنه في إدارة شؤون السلطة ومن ثم يبقى الشعب خارج شؤون الحكم للمدة الباقي فيها النائب في البرلمان، مما يجعل الشعب تحت رحمة النائب ولا يستطيع الشعب أن يعترض على سلوك النائب فقد لا يرشحه في الدورة البرلمانية التالية. فالنظاميين البرلماني والرئاسي يسعيان لتحقيق التوازن والمساواة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حسب أسلوب كل نظام^(٦٩).

أما في النظام المجلسي فيبقى الشعب مشاركاً في الحكم عن طريق الإستفتاء والمبادرة ويستطيع الشعب السويسري عن طريق جمع توقيع لعدد معين من الشعب لمساءلة نائب معين أو حتى الإستفتاء لسحب الثقة منه، مما يجعل هذا الشكل من الأنظمة هو الصورة الأفضل للتطبيق الديمقراطي والمباشر ولا يبقى الشعب تحت سيطرة الفئة الحاكمة لغاية الدورة البرلمانية التالية، وبذلك يكون الشعب هو صاحب القوة والسيطرة في السلطة ومشاركاً فيها.

فالأساس في النظام المجلسي هو سيادة الشعب ووحدة السلطة وعدم تجزئتها في الدولة، فالبرلمان المنتخب من الشعب هو صاحب السلطة حتى في الشؤون التنفيذية ورقابتها، فهو الذي يختار الهيئة التنفيذية ووزرائها ويخضعون للرقابة البرلمانية ويسيرون على وفق الخطة الموضوعه لهم من البرلمان ولذا سمي بالنظام المجلسي أو حكومة الجمعية، وهذا النظام هو أقرب لأفكار جان جاك روسو الذي وجد أن كل مظاهر السلطة وإختصاصاتها يجب ان تكون في يد جهة

واحدة هي ممثلي الشعب، وبذلك ينكر روسو الفصل بين السلطات، ذلك ان الشعب هو صاحب السلطات جميعها^(٧٠).

لذا فالسيطرة من الناحية الدستورية هي للجمعية الفدرالية السويسرية، لكن التطبيق العملي يبين بما أن الجمعية الفدرالية لا تتعقد لأكثر من ثلاثة شهور في السنة؛ فالمجلس هي الهيئة التي تحكم بغياب الجمعية، ومن ثم تستطيع ان تفلت من مراقبة الجمعية^(٧١).
لكن قد يساور الشك لتطبيق سويسرا نظام حكومة الجمعية^(٧٢):-

١. فمن حق أعضاء الحكومة السبعة (الجمعية الفدرالية) المشاركة في جلسات البرلمان (الجمعية الفدرالية).

٢. للمجلس حق تقديم مشروعات القوانين للجمعية الفدرالية.

٣. إذا فقدت الجمعية الثقة بالمجلس (بحكم مسؤولية المجلس الفدرالي أمام الجمعية الفدرالية سياسياً)، فلا يصل لحد إسقاط الحكومة وإنهاء مدة عضويتها، لكن فقط إلزام المجلس الفدرالي بتوجيهات الجمعية الفدرالية التي تطرحها في الإستجاب، وقد تمارس الجمعية الفدرالية الضغط على المجلس الفدرالي بعدة أساليب منها رفض الموافقة على الإعتمادات المطلوبة للحكومة.

٤. وأيضاً مما يشكك في أن النظام السويسري يمثل أنموذجاً لنظام التبعية، أن عضوية المجلس الفدرالي (التنفيذي) اربع سنوات قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية، مما يجعل أعضائها يحتفظون بعضويتهم لمدة قد تتجاوز العشرين سنة، مما أثبت لهذا المجلس الإستقرار والثبات ونفوذ واقعي كبير لمواجهة البرلمان.

إن النظام الحزبي في سويسرا له عدة مميزات أهمها^(٧٣):-

١. تتغير قوة الأحزاب بتغير القوى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والدينية التي يتكون منها المجتمع السويسري.

٢. إلتزام الدولة بمبدأ الحياد في الصراعات الدولية قد افاد النظام الحزبي في سويسرا.

٣. تمتع النظام الحزبي بنوع من الإستقرار بعيداً عن الصراعات الحزبية نتيجة لمشاركة جميع الأحزاب السياسية في الحكم، إذ يُشارك كل حزب في البرلمان حسب قوته، مع تعاون الأحزاب فيما بينها بما يضمن حرية الرأي للجميع.

٤. المشاركة الشعبية الواسعة والإيجابية للشعب السويسري إذ له الكلمة الأخيرة لحل الخلافات بين الأحزاب مما يُسرّع بزوال الخلاف وعدم تكراره، فلا يترك أي حزب مقعد خالياً لحزب آخر بل يقوم بترشيح بديل إلا في حالة تغير القوة السياسية للأحزاب.

أما عيوب التطبيق التوافقي لسويسرا فهي:-

١. إن الديمقراطية السويسرية لا تقوم على أساس الفصل بين السلطات لان نظامها أقرب للنظام المجلسي، لذا فالسلطة التنفيذية هي تابعة للسلطة التشريعية البرلمان المنتخب من الشعب والسلطة التنفيذية هي مجرد مؤسسة إدارية لإدارة شؤون الحكم ومسؤولة أمام البرلمان.

فالمجلس الفدرالي (السلطة التشريعية) هو شبيه بحكومة إئتلافية مكونة من مختلف الأحزاب السياسية السويسرية، أي الحكومة مكونة من شراكة حزبية، فكل حزب لا يُعارض النظام الدستوري حق المشاركة بالمسؤولية التنفيذية سواء على مستوى الكانتونات أو الفدرالي، إذ منذ دخول الإشتراكيين المجلس الفدرالي عام ١٩٦٠ أصبحت نسبة تمثيل الأحزاب بالصورة الآتية: عضوان لكل من الحزب الإشتراكي والراديكالي والديمقراطي المسيحي، وعضو واحد لحزب الوسط الديمقراطي، كما لا يحق لأي كانتون أن يُمثله في المجلس الفدرالي أكثر من عضو واحد، وذلك من اجل ضمان تمثيل لكل التجمعات الطوائفية واللغوية المختلفة^(٧٤).

٢. كما إن للصورة التوافقية المطبقة في النظام السياسي السويسري لها عيب مهم، وهو عدم فاعلية المعارضة السياسية أو الحزبية أو حتى البرلمانية، فخارج الإئتلاف الحكومي لا يوجد سوى الأحزاب الصغيرة التي لا تستطيع أن تشكل كتلة معارضة سياسية، أو معارضة تتقاضي راتب من الحكومة كما في بريطانيا، وإن الإنتخابات ذات التمثيل النسبي لا يغير من وجه نتائج الإنتخابات بفوز الأحزاب الكبرى، كما إنها بعيدة عن وجه المنافسة السياسية كما هو الحال في العديد من الدول كألمانيا^(٧٥).

٣. كما إن الأحزاب في سويسرا أصلا متأثرة بالعديد من الجهات الدينية والإجتماعية، فأكثر الأحزاب هي في الأصل أحزاب دينية كالحزب الكاثوليكي الديمقراطي، ومتأثرة برجال الدين خاصة في المناطق التي تمثل أكثرية دينية كالكاثوليك في بعض الكانتونات، بالإضافة للتأثر برجال الأعمال والمال وأصحاب الحرف والمزارعيين، فغالبا ما يكون لهم أثر في القرارات السياسية والحكومية.

٤. كما إن تمويل الأحزاب وخاصة في حملاتهم الإنتخابية زادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة وخاصة في عام ٢٠١١م فقد أشار المحاورين في مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إن التمويل غير المكشوف قد سمح لمجموعات المصالح القوية والأفراد بالتأثير على الإنتخابات ولا سيما الإستفتاءات^(٧٦).

إن ما يميز النظام السياسي السويسري عن أي نظام ديمقراطي هو إرادة الشعب في ممارسة السلطة فهو يأتي أولا ثم الحكام على إختلاف مستوياتهم وإختصاصاتهم، ويمارس سلطته من خلال الإستفتاءات الإجبارية والإختيارية والمبادرات الشعبية الدستورية والتشريعية، فسلطات

المؤسسات محدودة المدى والمحتوى وعليها التعاون فيما بينها حتى لا يتنزع الشعب منها السلطة، إضافة لتوزيع السلطات على ثلاثة مستويات فدرالي وولايات وشعبية تملئ إرادتها على المستويين السابقين، على الرغم من توزع الشعب إلى أقليات لا جامع مشترك بينها سوى الولاء للوطن والتعلق بنظامه، وهذا ما انعكس على النظام السياسي في سويسرا^(٧٧).

إن الديمقراطية السويسرية تعمل على إمتصاص كل الإختلافات الحزبية والدينية والقومية، فالتوافقات والإتفاقات هي التي تُسير شؤون الحكومة، فديمقراطية سويسرا تعمل على تمثيل كل المذاهب السياسية والقوميات والأديان المختلفة في جميع مؤسسات الإتحاد السياسية، مما يحقق التوازن الإتحادي ما بين المقاطعات أيضاً ويتجسد دورها في صنع القرار الإتحادي^(٧٨).

إن العامل الديمقراطي في سويسرا وتأثيره في السيكولوجية الإجتماعية للشعب السويسري شكل ابرز عامل في تشكيل الحكومة الإئتلافية في سويسرا، مما يوفر ضمانات سياسية وعملية لها يدعم الإستقرار السياسي فيها^(٧٩).

إن سويسرا أفضل مثال على الإئتلاف الواسع وذلك لعدة أسباب^(٨٠):-

١. إن سلطتها التنفيذية هي عبارة عن مجلس فدرالي مكون من سبعة أعضاء يُمثلون مختلف مكونات الشعب والكانتونات، وأعضاؤها من أحزاب سويسرا الكبرى.
٢. الرئاسة السياسية هي رئاسة مداورة بين أعضاء المجلس الفدرالي السبعة

لقد عكس واقع الإئتلاف والتوافق في سويسرا من خلال التشكيل الحكومي الإئتلافي، ومن خلال النصوص الدستورية التي تبنت التقسيم الفدرالي لسويسرا على ثلاثة مستويات (فدرالي-مقاطعة- ولاية) مع الأخذ بمبدأ إحترام الإستقلال الذاتي للكيانات السياسية المحلية وتكريس سلطاتها وصلاحياتها الدستورية الخاصة بها، بما يعزز مفهوم الديمقراطية التوافقية (ديمقراطية المشاركة) التي تقوم في الأساس على توسيع مشاركة المواطنين على إختلاف إنتماناتهم ولغاتهم وطوائفهم، في الشؤون العامة (السلطة السياسية) وهذا ما تعكسه المؤسسات السياسية سواء على المستوى الفدرالي أو الكانتونات^(٨١).

أكد العديد من الباحثين وأساتذة القانون الدستوري بنجاح النظام السياسي في سويسرا، وهذا يرجع لطبيعة السويسريين المعتدلة، والصراعات ليست حادة بين الأحزاب السياسية التي تنقسم مقاعد البرلمان، وإن النظام المجلسي كان سبباً رئيسياً في تحقيق إستقرار الأوضاع السياسية فيها وعدم نشوب أزمات كما تشهد العديد من الدول التي تتبع النظام البرلماني وخاصة الدول ذات التعددية الحزبية وعدم وجود حزب مهيم أو رئيس، إضافة للوعي السياسي العالي للمواطن السويسري وإستقرار الوضع الإقتصادي والإجتماعي.. الخ^(٨٢).

لقد أثبت النظام السياسي في سويسرا بتطبيقه لصور الديمقراطية سواء الديمقراطية المباشرة او التوافقية نجاحه فيهما ومن المستبعد أن ينجح في دولة أخرى، فبالرغم من التنوع الثقافي للشعب السويسري إلا أن الوحدة الوطنية متجذرة في دولة سويسرا، فتللك المجموعات المختلفة تكمل بعضها البعض، إذ إن تنوع الديانات والثقافات واللغات فيها لم يؤدي إلى خلافات فيما بين شعبها ولكن أسهم في ترسيخ قيم الوحدة الوطنية^(٨٣).

وإن التنوع السكاني والظروف الجغرافية لسويسرا ساعدت على إنشاء دولة ديمقراطية لا مركزية تقوم على اساس الفصل بين السلطات وحكم القانون، فلم تسعى لإنشاء دولة موحدة على حساب الفئات الأخرى التي من الممكن بهذا التصرف أن تُغبن حقوقها، فالتطور الديمقراطي في سويسرا بدأ من الأسفل إلى الأعلى (أي من السكان وحتى مراكز القرار السياسي)، إذ تم إعطاء السكان الحق في إتخاذ القرار مع الحكام بمختلف الصور من الإستفتاءات والمبادرات^(٨٤).

إضافة لمؤسساتها السياسية التي ساعدت على عملية الاندماج السياسي، إذ لم تصبح مجتمعاً ذا هوية خاصة إلا من خلال مؤسساتها السياسية، فالأخيرة لها الدور المحوري لتوحيد الشعب على الرغم من الإختلاف اللغوي والديني والثقافي والإقليمي، فقد حولت المؤسسات السياسية تلك العقبات إلى مزايا، والسير في طريق نجاح الاندماج المجتمعي ومن ثم السياسي، وإن من أهم العوامل التي ساعدت سويسرا على النجاح في الاندماج الثقافي هي^(٨٥):-

١. المفهوم غير العرقي للدولة: فقد تجنبت البناء الأحادي للدولة، فلم تنشأ على اساس ديني ولغوي وثقافي واحد مما ساعد الأقليات جميعها على العيش معا بدون صراعات.
٢. النظام الفدرالي: الذي ضمن الإستقلال للكانتونات كصورة حامية للوحدة الوطنية، على الرغم من الدعوات على مر الزمن بالنداء لحكومة مركزية.
٣. التمثيل النسبي: والذي ساعد على التقسيم المتوازن للمؤسسات الحكومية، وهو لا يتعلق بالإنتماء الحزبي بل تعداه للغوي وحتى المساواة بين الجنسين مؤخرًا.
٤. تقاسم السلطة السياسية: بإتباع النظام التوافقي مما ساعد على مشاركة جميع الأطراف اللغوية والعرقية والدينية.

٥. إن معظم أحزاب سويسرا لم تتطور كأحزاب إقليمية بل كأحزاب وطنية تحتاج في الإنتخابات الوطنية الى أصوات جميع المواطنين من كافة أنحاء البلاد، ولذلك لم تكن مهمة بتفجير صراعات لغوية في وقت الإنتخابات، وهذا ما يخدم الوحدة الوطنية^(٨٦).

إن سويسرا تتمتع بشرعية ديمقراطية لعدم وجود الفرد الحاكم فيها بل نخبة حاكمة تتمتع بشرعية ديمقراطية، مهمتها الإشراف على المجلس التشريعي، والجهة التنفيذية، والمحاكم، وإن ما

ساعد سويسرا على الإحتفاظ بصورة الأنموذج الديمقراطي وصعوبة تنفيذه في دول أخرى لأن أنظمة الحكم في الدول الأخرى تهتم بتغيير النخبة القديمة وحكم الفرد لكن دون منح المزيد من الحقوق الديمقراطية للشعوبها، وعلى الرغم من إن غالبية الشعب لم يمتلك فكرة عن كيفية عمل الديمقراطية، إلا انه بأسم الديمقراطية تم تدمير حكم الفرد والنخبة التي تُمثل شرعية السلالات الحاكمة القديمة والشرعية الدينية^(٨٧).

الخاتمة:

للأحزاب السياسية السويسرية دور بارز ومؤثر في الحياة السياسية والمجتمع السويسري، فالأحزاب هي وسيلة المجتمعات للتعبير عن مطالبها في مختلف المجالات الحياتية الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية... الخ، وللتركيبية الإجتماعية الأثر الأكبر في تكوين الأحزاب أو شكل تلك الأحزاب، فدولة كسويسرا تتمتع بالتنوع المجتمعي الذي أدى لتنوع الأحزاب فيها وإنتمائاتها سواء العرقية أو الطائفية وحتى اللغوية.

كما إن دولة كسويسرا (كغيرها من الدول الفدرالية مثل بلجيكا وهولندا) إتبعت سياسات تربوية ترتكز على حدود الإعتراف بالإندماج الثقافي، فسويسرا لا تسعى لتحقيق المستحيل لكن لتضييق مجال النزاعات كونها تُدرك إن التخطيط لإنصهار الولاءات نتائجه غير مطلقة، فعدم تسييس النزاعات التربوية وتضييق مجال النزاعات هو أفضل وسيلة لتحقيق إنصهار طوعي، وكلما خف الإستعمال القسري للمدارس في سبيل الإنسجام كلما خف تسييس النزاعات التربوية، لإن التربية المدرسية مرتبطة بمشاكل الدين أو اللغة أو الهوية، فحياديتها في النزاعات كان وما زال عامل أساسي للإنصهار على المدى القصير أو المتوسط وبصورة أكثر ثباتاً وعمقا وقناعة.

ومن خلال دراسة التجربة السويسرية نجد إنها عملت على بناء مجتمع قبل أن تعمل على بناء نظام ودولة، أي العمل من أسفل هرم الدولة وهو المجتمع حتى يصل الى مؤسسات الدولة ويرتقي في بنائها، ولأن العديد من العلماء السياسيين يجد أن التجربة السويسرية هي أنموذج لدراسة الديمقراطية التوافقية لكن كما لها حسنات فلها أيضا سيئات التي لا يخلو منها أي نظام سياسي، لكن سويسرا عملت على تجنب العديد من المشاكل التي قد تُصيب مجتمعها من خلال إيجاد حلول ترضي المجتمع وفئاته السياسية دون اللجوء لعملية الإستبداد أو فرض الرأي بالقوة، وهذا واضح من خلال العديد من مواقفها السياسية على مر التاريخ ومن أجل تجنب المشاكل التي يمكن أن تُصيب مجتمعها فقد عملت وخاصة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية على تجنب التدخل في أحد طرفي النزاع مما أثبت لسويسرا حياديتها التي ما زالت محتقظة بها حتى يومنا هذا، ومن

خلال أيضا الإنفراد بخصوصيتها ورفض الاندماج مع الإتحاد الأوروبي خوفا من التداخل مع دول أخرى وهذا ما ساعد على الحفاظ على تلك الخصوصية والفردية والحيادية. كما أسهم تطبيق الديمقراطية المباشرة في سويسرا على تعزيز الثقافة السياسية لدى المواطن السويسري وإن تعزيز صورة التطور المجتمعي والمؤسستي للدولة يبدأ من اسفل هرم نظام المجتمع من الحكم المحلي وحتى المجلس الوطني الإتحادي، وعلى الرغم من إن الديمقراطية المباشرة فيها أصبحت مجرد تأييد شكلي وموافقة لقرارات المجلس المحلي إلا إنه يسهم في زيادة وعي الشعب بالإستماع لمشاكل مجتمعه والإطلاع عليها وإشراكه في القضايا السياسية للدولة وهو تطبيق حقيقي لأصل الديمقراطية "حكم الشعب ومن أجل الشعب". إن النظر للتجربة السويسرية وسيلة للتعرف على هذا النظام وكيف عمل على تجنب الأخطاء والإرتقاء بمستوى متطور للبلد، فهو أنموذج يمكن الإستفادة من تجاربه بهدف تصحيح الأخطاء السياسية والمجتمعية والثقافية التي يتعرض لها أي مجتمع.

الهوامش :

- (^١) حيدر المولى، التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية (دراسة مقارنة)، منشورات مكتب زين الحفوقية، لبنان، ٢٠١١، ص ١٤٤.
- (^٢) الدستور السويسري الصادر عام ١٩٩٩ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٤.
- (^٣) نبيله عبد الحليم كامل، الاحزاب السياسييه في العالم المعاصر، دار الكتاب الحديث للطبع والنشر والتوزيع، الكويت، ب.ت، ص ١٦٤.
- (^٤) جورج آرثر كودينج الأب، الحكومة الإتحادية في سويسرا، ترجمة: محمد فتح الله الخطيب، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، ب.ت، ص ١٥٠.
- (^٥) نبيله عبد الحليم كامل، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.
- (^٦) أرنت ليههارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٦-٥٧.
- (^٧) جورج آرثر كودينج الأب، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١-١٥٤.
- (^٨) نبيله عبد الحليم كامل، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥-١٦٦.
- (^٩) يورج مارتين جابرييل، يورج مارتين جابرييل، كيف تُحكم سويسرا، ترجمة: محمود بكر، العربي للنشر والتوزيع، مصر، ب.ت، ص ٥١.

- ١٠) Party System in India and Switzerland, pp: ٢٤٩-٢٤٨: الرابط التالي:
- http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/95297/11/11_chapter%206.pdf
- (١١) أرنت ليبهارت، أنماط الديمقراطية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، ٢٠١٥، ص ٦١.
- (١٢) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٣٦-٢٣٧.
- * وهو حزب الشعب السويسري الذي يستقطب الفلاحيين والصناع والحرفيين. للمزيد ينظر: فولف ليندر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.
- (١٣) شمران حمادي، النظم السياسية، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٣، ص ١٥٩-١٦٠.
- (١٤) أرنت ليبهارت، أنماط الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.
- (١٥) يورج مارتن جابرييل، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٢.
- (١٦) فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية: الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات، ترجمة: هاني شلبي، منشورات الجمل، بيروت-بغداد، ٢٠١٣، ص ٤٩.
- (١٧) حيدر المولى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤.
- (١٨) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٦١-٦٢.
- (١٩) فولف ليندر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩-٥٠.
- * وهو فكر أيديولوجي قائم على الليبرالية الإقتصادية وهو يأيد الرأسمالية المطلقة وتقليص دور الدولة في الإقتصاد بتحويل الأخير من القطاع العام للقطاع الخاص، وهو مفهوم أطلقه الإقتصادي الألماني ألكسندر روستوف عام ١٩٣٨ في ثلاثينات القرن العشرين عقب الأزمة الإقتصادية. ٢٠١٨/٤/١٦، نيوليبرالية/ <https://ar.wikipedia.org/wiki/نيوليبرالية>.
- (٢٠) شمران حمادي، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.
- (٢١) رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة: غالي برهومة ومها بسطامي و مها تكلا، منتدى الإتحادات الفيدرالية، كندا- أوتاوا، ٢٠٠٦، ص ٣٠.
- (٢٢) حيدر المولى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٦.
- (٢٣) فولف ليندر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.
- (٢٤) كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.
- (٢٥) حيدر المولى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.
- (٢٦) <https://www.swissinfo.ch/ara/39092/> في سويسرا، أربعة أحزاب كبرى وأخرى صغرى
- (٢٧) Andreas Lander: The Swiss Parliament: A hybrid system based on the idea of changing majorities, pp: ٣-٢ , LADNER – Swiss Parliament_FINAL.pdf

Andreas Lander: Ibid p: ٣^{٢٨}

<http://elaph.com/Web/News/٢٠١٥/١٠/١٠٤٧٤٤٧.html> ^(٢٩)

* كما نصت عليه المادة ١٦ من الدستور السويسري (حرية الرأي والمعلومات، يكفل الدستور حرية الرأي والمعلومات، لكل شخص الحق في تكوين رأيه والتعبير عنه ونشره بحرية)، والمادة ١٧ (حرية الإعلام، يكفل الدستور حرية الصحافة والراديو والتلفزيون وكذلك الأشكال الأخرى لنقل وإنتاج ونشر المعلومات العامة، الرقابة ممنوعة، حماية المصادر مكفولة)؛ للمزيد ينظر الى الدستور السويسري الصادر لعام ١٩٩٩ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٤.

Country Reports on Human Rights Practices for ٢٠١١ United States ^(٣٠)
Department of State : Switzerland, Bureau of Democracy, Human Rights
and Labor, ٢٠١١, p: ٧

^(٣١) كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

^(٣٢) ينظر: محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

^(٣٣) محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، ٢٠١٣، ص ١٩٥.

^(٣٤) Michael Brändle and Andreas Ladner, Switzerland: the Green Party and the
Alternative Greens, Albany, State University of New York Press, p: ١ ,
http://www.socio.ch/par/ladner/lad_٠١.pdf

^(٣٥) شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦؛ وكذلك موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون
الدستوري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

^(٣٦) محمد طي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، بلا، ط ٦، ٢٠٠٩، ص ٤١٠.

^(٣٧) شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦-٧٧.

^(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٦-٧٧.

^(٣٩) عبد العزيز رمضان علي الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة: دراسة في القانون الدستوري والقانون
الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية - مصر، ٢٠١٣، ص ٥٢.

^(٤٠) شمران حمادي، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

^(٤١) عبد العزيز رمضان علي الخطابي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

^(٤٢) شمران حمادي، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨-٨٠.

Ahybrid system based on the The Swiss Parliament: Andreas Landner: ^(٤٣)
P: ٣. pdf, idea of changing majorities, LADNER - Swiss Parliament_FINAL.

Wolf Linder and Andre Iff: Swiss Political System, University of Bern, Institute ^{٤٤)}
of Political Science, Federal Department of Foreign Affairs FDFA, Presence
p:٥٥. Switzerland ٢٠١٠,

Andreas Ladner: Swiss Political Parties: Between Persistence and Change, ^{٤٥)}
University of Berne, Frank Cass Publishers, London, ٢٠٠١/٥/٢, p:١٣٣.

ستيفن دي تانسي، علم السياسة: الاسس، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت-
لبنان، ٢٠١٢، ص٢٤٠، ص٢٤٣. ^{٤٦)}

حيدر المولى، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٠-٣٠٨. ^{٤٧)}

المصدر السابق، ص٢٩٢-٢٩٣. ^{٤٨)}

نقلًا عن شمran حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧-١٠٨. ^{٤٩)}

محمد طي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣. ^{٥٠)}

يورج مارتن جابرييل، مصدر سبق ذكره، ص٥٦. ^{٥١)}

محمد طي، مصدر سبق ذكره، ص٤١٤. ^{٥٢)}

أيمن احمد الورداني، حق الشعب في استرداد السيادة، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨،
ص٢٦٦-٢٦٨. ^{٥٣)}

كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص٢٣٨. ^{٥٤)}

منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢، ص٧٤٦. ^{٥٥)}

موريس دوفرجه، موريس دوفرجه، الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد و عبد المحسن سعد، حقوق
النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦٧. ^{٥٦)}

شمran حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧-١٠٨. ^{٥٧)}

محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت
لبنان، ب.ت، ص٥٣٨. ^{٥٨)}

يورج مارتن جابرييل، مصدر سبق ذكره، ص٥٩. ^{٥٩)}

فولف ليندر، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠. ^{٦٠)}

رونالد ل. واتس، مصدر سبق ذكره، ص٣٠. ^{٦١)}

حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦،
ص٣٦. ^{٦٢)}

* معركة "مارينيون": وهي معركة حدثت في عام ١٥١٥ بالقرب من بلدة تسمى "مارينيانو" جنوب شرق
مدينة "ميلانو"، فقد حدثت إشتباكات بين الجيش الفرنسي بقيادة الملك "فرنسوا الأول" ضد مرتزقة

سويسرا، ونتج عن المعركة إنتصار القوات الفرنسية وكانت من أكثر المعارك وحشية وحسماً
للسويسريين. للمزيد ينظر: روجيه دي باسكيه، تجربة الأمة السويسرية بين التنوع والتوحد، ترجمة:
س.حبيقة، مجلة ميزوبوتاميا، العدد ١٦٥،

<http://www.mesopot.com/old/adad\mintajarebalamam.htm>

- (٦٣) فولف ليندر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.
- (٦٤) حيدر المولى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧-٢٩٨.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٧-٣٦٨.
- (٦٦) كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.
- (٦٧) محمد طي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.
- (٦٨) أرنت لبيهارت، أنماط الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.
- (٦٩) سحر صديق السيد الشافعي، أزمة الحرية السياسية: دراسة مقارنة، كلمة للنشر والتوزيع، القاهرة،
٢٠١٠، ص ١٢٠.
- (٧٠) المصدر السابق، ص ١٢٠-١٢١.
- (٧١) وليد بيطار، مدخل لعلم السياسية، ج ٢، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠٥.
- (٧٢) محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، مصدر سبق ذكره،
ص ١٩٦-١٩٧.
- (٧٣) حيدر المولى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤-٣٠٥.
- (٧٤) المصدر السابق، ص ٣٦٥.
- (٧٥) يورج مارتن جابرييل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣-٥٤.
- (٧٦) Osce/Odihr Election Assessment Mission Report: Swiss Confederation
Federal Assmby Elections ٢٣ October ٢٠١١, ٢٠١٢, p:٩.
- (٧٧) عدي عبد مزهر البديري، اللامركزية السياسية في النظام السويسري، دراسات سياسية: مجلة فصلية
محكمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، العدد ٢٨، بغداد، ٢٠١٤، ص ٩٠.
- (٧٨) آريان محمد علي، الدستور الفيدرالي (دراسة مقارنة)، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،
السليمانية-العراق، ٢٠٠٩، ص ١٩٠.
- (٧٩) حيدر المولى، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤.
- (٨٠) أرنت لبيهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦-٦٣.
- (٨١) سمير داود سلمان ولمى علي فرج، الحكومات الائتلافية وأثرها في النظام السياسي، مجلة كلية
الآداب/جامعة بغداد، العدد ١٠٢، ب.ت، ص ٤٠-٤١.

^(٨٢) زياد سمير زكي الدباغ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦٧.

^(٨٣) نزيه رعد، نزيه رعد، الانظمة السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت - لبنان، ، ٢٠١٢، ص ٢٧٢.

^(٨٤) هانز آدم الثاني، الدولة في الألفية الثالثة، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت_ لبنان، ٢٠١٠، ص ١٠٣.

^(٨٥) فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية: الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات، ترجمة: هاني شلبي، منشورات الجمل، بيروت- بغداد، ٢٠١٣، ص ٤٠، ص ٨٥.

^(٨٦) Wolf Linder and Andre Iff: op.cit, pp: ١٨-١٩.

^(٨٧) هانز آدم الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥-١٠٦.